سياسة الهجرة بالمغرب

بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية

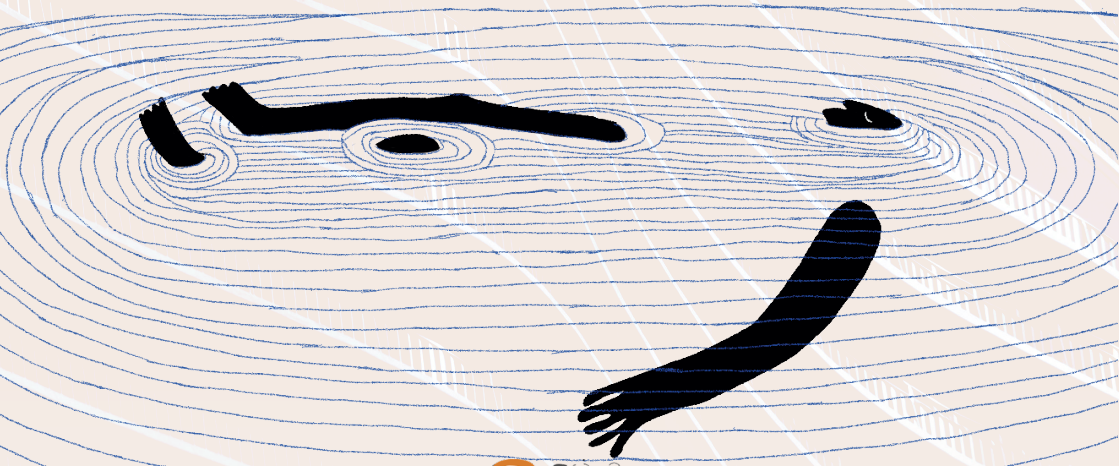

نبذة عن شبكة مدار

يهدف عمل منطقة المغرب الكبير حول النزوح والحقوق (المعروفة اختزالا باسم مدار باللغة العربية) إلى تمتين الحماية الإنسانية للضعفاء والنازحين في سياقات النزاع المتمحورة في البلدان المغاربية الثلاث: الجزائر والمغرب وتونس.

تعمل شبكة مدار على تيسير سبل التعاون البحثي ودعم مشاريع بحثية ترتكز على الخبرات الإقليمية للباحثين من المملكة المتحدة والمغرب الكبير، والمستمدة من مختلف الفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية. وتعتمد شبكة مدار على أساليب متعددة التخصصات وعلى طرق تشاركية و تعاونية، مستندة في ذلك على المساهمات الفنية والإبداعية لحشد الأصوات العالمية، وتسهيل الوصول إلى المجموعات الهامشية والممثلة تمثيلاً ناقصًا، حتى يمكن توفير دور أكثر فاعلية للنازحين في عملية البحث والنتائج المنبثقة عنه.

التنسيق العلمي:
عادل السعداني & رجاء الصغيري
بقلم:
صلاح الدين لمعيزي
التدقيق اللغوي:
عمر جاري
صورة الغلاف:
رجاء حمادي

مبادرة من :

بدعم من:

GCRF Global Challenges Research Fund
UKRI Arts and Humanities Research Council

بشراكة مع :

CC BY NC SA

SEPTEMBRE 2022

الفهرس

تصدير - 5
المنهجية - 7

لمحة عن الهجرة في المغرب: المؤشرات الأساسية - 8
تنوع ملامح الهجرة - 8
الهجرة غير النظامية إلى أوروبا - 9
المهاجرون المستقرون في المغرب - 10
الهجرة النسائية - 11
قضية الأطفال غير المصحوبين بذويهم - 13
اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب - 13

حصيلة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء - 14
التشريع: (الفيتو) ضد مراجعة الإطار القانوني - 15
التسوية: صناعة مهاجرين غير شرعيين - 16
الحقوق الاجتماعية: كبح سياسة واعدة - 17
سوق العمل: لا وثائق رسمية، لا عمل كريم - 19
حكامة: ضبابية ومناولة التدبير - 21

تدبير تدفقات الهجرة: قمع وابتزاز - 22
توصيات - 26
قائمة الرسوم البيانية - 28
المختصرات - 28
مراجع - 29
ببليوغرافيا - 33

تصدير

منذ أكثر من سنتين، بدأ المغرب يستقبل تدفقات اللاجئين من أصول سودانية وجنوب سودانية. إذ بلغ عدد الذين وصلوا له حوالي 1360 من السودان و 450 من جنوب السودان، حسب وكالة الأمم المتحدة للاجئين (مكتب الرباط). تمكن هؤلاء النازحون من تجاوز الجحيم الليبي وعبروا الجزائر قبل دخولهم المغرب عبر حدوده الشرقية، مع هدف أساسي وهو الوصول إلى أوروبا من خلال السواحل الشمالية عبر البحر الأبيض المتوسط ، أو السواحل الجنوبية عبر المحيط الأطلسي. تمثل الأحداث المأساوية، التي وقعت في 24 يونيو 2022 على الحدود بين الناظور ومليلية والتي تسببت في مقتل ما لا يقل عن 23 شخصا و وأكثر من 64 مفقودًا بين هؤلاء اللاجئين والمهاجرين[1]، رمز مأساوي "للتعاون الفاشل" في مجال الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وإسبانيا والمغرب.[2]

يلخص هذا الحدث ووضع اللاجئين والمهاجرين و المأزق الذي يجد فيه الأشخاص أنفسهم في منطقة المغرب الكبير. إذ يتحول الحلم بعبور طريق الهجرة عبر جزر الكناري إلى وهم، مع وجود مخاطر عالية للغرق في البحر. يخضع المرور عبر حواجز مليلية وسبتة أكثر من أي وقت مضى لمراقبة أمنية مشددة، مع وجود معدات تكنولوجية وعسكرية متطورة[3]. كما تعمل سياسات الهجرة المغربية، الإسبانية والأوروبية على تحويل المغرب إلى أرض للحد من حركة المهاجرين. وبرغم ضعف هذه التدفقات، فإن المهاجرين في المغرب منذ سنة 2002 يواجهون العنف على الحدود والترحيل القسري والاحتجاز بشكل دوري، فضلا عن استراتيجيات الإرهاق الجسدي والنفسي.

اعتمدت الحكومة المغربية، منذ سنة 2014، الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) ما سمح بهدوء قصير الأمد في السياسات القمعية. غير أن التنفيذ الفعلي لهذه "السياسة الإنسانية مراعية لحقوق الإنسان" استمر فقط حوالي ثلاث سنوات بين (2014-2017). استؤنفت السياسات القمعية ضد المهاجرين اعتبارًا من عام 2018. هذا التباين بين استمرار سياسات مراقبة الحدود ومحاولة وطنية لسياسة هجرة مختلفة يوضح مدى تعقيد القضايا المتعلقة بالتنقل في المغرب كما هو الحال في بقية دول المغرب الكبير.

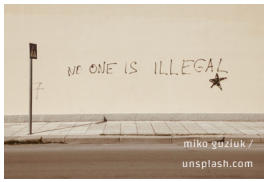

Tim marshall / unsplash.com

تخضع مبادرات الهجرة المغربية للأوامر الزجرية الأوروبية المدرجة في شراكة التنقل (PPM) الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 2013. كما أن (PPM) يعد جزءا من "شراكة" أوسع في إطار سياسة الجوار الأوروبية (ENP). إن تداخل القضايا الدبلوماسية والأمنية مع القضايا الوطنية المتعلقة بحماية واندماج وتوطين الأشخاص المتنقلين لا يسهل على بلد في الجنوب مثل المغرب تنفيذ سياسة هجرة سيادية ، منفصلة عن المناورات الدبلوماسية التي تتجاوز قضايا الهجرة.

أخذا بعين الاعتبار هذه السياسة الواقعية، يضطلع المغرب رسمياً بدوره في الإدارة الخارجية لحدود الاتحاد الأوروبي وفقا لمبدأ "المسؤولية المشتركة".

في المقابل، يجعل المغرب من هذا الملف ورقة من أوراق التفاوض حول مسائل إستراتيجية أخرى للبلاد، مثل قضية الصحراء، واتفاقيات التبادل الحر الفلاحية أو تلك المتعلقة بولوج قوارب الصيد الأوروبية للمياه المغربية. إن "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه شمال إفريقيا، لاسيما إزاء تونس والمغرب، تتمحور حول نموذجين رئيسيين: تحرير التجارة (الناجم عن اتفاقيات التبادل الحر والارتباط بنتائج غير متكافئة) والحد من الهجرة سواء المنتظمة أو غير المنتظمة. إن هذين البرنامجين السياسيين غالبا ما كانا غير متناسقين"، حسب ما لاحظته الباحثة آنا أوزيلاك (أوكسفام، 2020).[4]

حاليا، تطغى مسألة تدبير الهجرة على جدول أعمال أوربا، وحتى يتمكن المغرب من مواجهة الابتزاز الأوروبي ذي العلاقة بالتأشيرات مقابل اتفاقية إعادة القبول، فقد لوح بورقة مراقبة الحدود الأوروبية، وفق عبد الكريم بلغندوز[5].

من أجل ذلك، نقترح تقييم سياسة الهجرة المغربية ضمن الإطار العام للعلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ويحاول هذا العمل فهم تحدياتها، ويدعو الفاعلين العموميين إلى أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه القضايا الدولية الرئيسية التي تحدد جدول أعمال الهجرات في المغرب، والمغرب الكبير ككل، دون إعفاء المغرب من مسؤولياته. إن هذا العمل البحثي يحاول فهم قضايا سياسة الهجرة في سياقها الإقليمي والعالمي المعادي للهجرة أو المهاجرين القادمين من دول الجنوب.

المنهجية

من أجل القيام بمحاولة لتقييم سياسة الهجرة بين سنتي 2013 و 2021 فإننا نقترح أربعة مداخل. الجزء الأول، سيسمح لنا برسم أشكال الهجرات في المغرب، مع التذكير بالمؤشرات الرئيسية لوجود الهجرة في الدولة (هجرة العمل والطلبة الأجانب والمهاجرين في وضعية غير نظامية واللاجئين وطالبي اللجوء).

ثم سنعمل في الجزء الثاني على تقييم تنفيذ (الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء)" SNIA"، حيث سيتم التركيز على أربعة مؤشرات وهي : الإصلاح التشريعي، التسوية الإدارية لوضعية المهاجرين، ثم الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والحكامة المؤسسية. لذلك، سيسمح هذا الجزء بتقديم تقييم محدد وكمي لسياسة الهجرة هاته بين وعودها وحدودها.

أما الجزء الثالث فهو مخصص لعنصر محدد من SNIA، يتمثل في" مكافحة الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية" كما يسميها الخطاب الرسمي. يعتمد هذا الجزء على رصد الوضعية الخاصة و الدقيقة للمهاجرين في مدينة الناظور المغربية (بالشمال الشرقي للبلاد) بين سنتي 2014 و 2020. إذ يعرض هذا التقرير الأرقام ذات العلاقة باعتقالات المهاجرين، وتواتر تفكيك مخيماتهم وعدد القتلى والجرحى في صفوفهم خلال هذه الفترة. هذا كله، سيتيح قياس اتجاه السياسات القمعية ضد المهاجرين في هذه المدينة الحدودية المغربية الواقعة على بعد بضعة كيلومترات من جيب مليلية المحتل من طرف الإسبان.

بينما سيكرس الجزء الرابع والأخير للتوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية الفاعلة و الناشطة في هذا الملف: كالسلطات المغربية والأوروبية،

Markus spiske / unsplash.com

والمجتمع المدني المغربي والمنظمات الدولية والباحثين ووسائل الإعلام.

ترتكز المنهجية المعتمدة للقيام بهاته الدراسة على البحث الوثائقي، من خلال مجموعة وثائقية لا تقل عن 31 وثيقة، من مختلف المصادر، تم توزيعها على النحو التالي: مؤلفان و 4 مقالات علمية؛ 5 ورقات تم نشرها عبر وكالات الأمم المتحدة و 2 من قبل وكالة الحدود والحرس الأوروبية (فرونتكس)؛ 10 وثائق تم نشرها من طرف مؤسسات مغربية عمومية، و 8 إنتاجات من طرف المجتمع المدني المغربي ومنظمات دولية غير حكومية. كما يتأسس هذا العمل أيضًا على مراجع صحافية كبيرة تتكون من مقالات نشرتها الصحافة المغربية والدولية. وأخيرًا، يستند البحث على عمل المؤلف نفسه بوصفه مراقبا لقضايا الهجرة لأكثر من عقد من الزمن.

1. لمحة عن الهجرة في المغرب: المؤشرات الأساسية

إحصائيا، يعتبر المغرب بلد هجرة في المقام الأول وسيظل هكذا خلال العقود القادمة، فهناك 3.3 مليون مغربي يعيشون بالخارج، ويمثلون 9 بالمائة من مجموع سكانه (منظمة الأمم المتحدة، 2020). كما يعد المغرب ملتقى لمختلف أشكال الهجرة سواء: العمال المهاجرون الطلبة الأجانب والمهاجرين العابرون. إن هذه الفئة الأخيرة، هي الأقل أهمية من الناحية الإحصائية، وتحوز اهتمام صانعي القرار بالمغرب وأوروبا وكذلك ووسائل الإعلام.

الرسم البياني رقم 1: عدد الأجانب المقيمين في المغرب (بالآلاف)

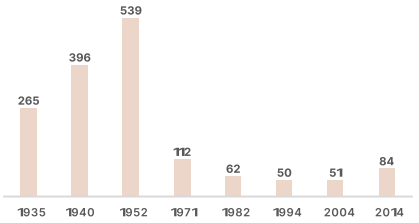

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط(2014)

1. تنوع ملامح الهجرة

يعيش بالمغرب 102400 أجنبي في وضعية نظامية، أي ما يمثل 0.3 بالمائة فقط من سكانه (منظمة الأمم المتحدة، 2020). هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار حصص المواطنين الأجانب الذين يعملون من خلال اتفاقات ثنائية مع المغرب، ويستفيدون من الإعفاء من امتياز الأفضلية الوطنية (السنغال وتونس). على الرغم من أن عدد المهاجرين لا يزال منخفضًا، فقد ارتفع عدد الأشخاص من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يستقرون في المغرب بنسبة 63.3 بالمائة على مدى عقد من الزمن (2004-2014، المندوبية السامية للتخطيط).

تشمل هذه الهجرة النساء بنسبة تصل إلى 48.5 بالمائة. وتتحدد الدول الرئيسية المصدرة للمهاجرين إلى المغرب في شركائه الاقتصاديين أو التاريخيين: من قبيل فرنسا والسنغال والجزائر وإسبانيا (المندوبية السامية للتخطيط، 2019). وتجدر الإشارة إلى أن عدد العمال المهاجرين يميل إلى التنوع بفضل الازدهار الاقتصادي النسبي الذي يشهده المغرب. وهكذا، فإن المغرب يتسقطب هجرة العمالة من الصين والفلبين بدرجة أقل من تركيا، إلى جانب هؤلاء السكان، هناك فئة من

Clay banks / unsplash.com

الطلاب القادمين من دول غرب ووسط إفريقيا، يقدر بحوالي 20 ألف طالب أجنبي (جامعة يوروميد، 2022).[6]

2. الهجرة غير النظامية إلى أوروبا

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، شكل المغرب بلد عبور لمرشحي الهجرة غير النظامية. ذلك أن طريق الهجرة في شمال وجنوب البلاد تم سلكها من قَبْلُ من طرف المغاربة أنفسهم منذ بداية التسعينيات، ويظل من الصعب تقدير عدد المهاجرين المارِّين عبر المغرب، بسبب تنقلهم الكبير، هذا ويتراوح عدد هؤلاء حسب التقديرات بين 30 و 50000 شخص من دول غرب ووسط إفريقيا. كما يتطور الرقم المذكور وفْقًا لديناميات الهجرة على الحدود المغربية وحالة طرق الهجرة الأخرى، لاسيما ليبيا.

وحسب التطور الذي عرفته وضعية طرق الهجرة الأخرى بالبحر الأبيض المتوسط ، فإن النشاط على طريق الهجرة المغربي أخذ يزداد ويتكثفُ حسب السنوات والسياق السياسي. خلال السنوات الثلاث الماضية، كان مسار جزر الكناري أكثر الطرق نشاطا من غيره. إن إعادة فتح طريق الهجرة لجزر الكناري أمام العابرين من العيون، الداخلة وطرفاية شكل جزءا لا يتجزأ من المسائل والقضايا الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا، التي سنحللها في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

لقد سلك المرشحون للهجرة، سواء المغاربة منهم أو من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هذا الطريق المحفوف بالمخاطر. حيث تمكن 41979 مهاجرا من بين هؤلاء من الوصول إلى إسبانيا سنة 2021، بينما بلغ من بين هؤلاء إلى جزر الكناري حوالي 23042 (حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022). وينحدر هؤلاء من خمسة بلدان وهي: الجزائر والمغرب ومالي وغينيا وساحل العاج. هذا كما أن الغالبية العظمى للوافدين بنسبة (98%) عبروا عن طريق البحر.

إضافة إلى ذلك، ألقت السلطات القبض على حوالي 23000 مهاجر في كلا البلدين أو خلال عمليات الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فرونتكس، 2021).[7]

يمثل المغاربة الجنسية الأولى من بين المرشحين الذين عبروا إلى إسبانيا، بحيث يشكلون 56 بالمائة من الوافدين. ووفقًا للأرقام الصادرة عن الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، تحتل الجنسية المغربية أيضا المرتبة الأولى فيما يخص المهاجرين الذين تم اعتقالهم على طريق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط بمقدار (13000 مهاجر)، يليهم مواطنون وافدون من دول مختلفة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ(12600) والجزائريون بـ(11500).

بينما يحتل المهاجرون المغاربة المرتبة الثانية بين جنسيات المعتقلين على الحدود الأوروبية، خلف السوريين وأمام الأفغان!

وحاليا، تحاول عدد من الدول الأوروبية الترحيل القسري لأكثر من 25000 مهاجر مغربي تم اعتقالهم في مدن أوروبية مختلفة. وهي مسألة تشكل موضوع صراع بين السلطات الأوروبية والمغربية، لا سيما فرنسا التي قررت تخفيض التأشيرات الممنوحة للمواطنين المغاربة بنسبة 50 بالمائة ما دام المغرب لا يتعاون بشكل نشيط في إعادة مواطنيه إلى بلدهم. وقد فرض هذا القرار الفرنسي السياق الانتخابي وصعود اليمين المتطرف (فيري، 2021)[9]. كما نسجل عودة قوية لـ «حريكَ» الشباب المغاربة، شأنهم في ذلك شأن الشباب الجزائري والتونسي، كغيره من شباب القارة السوداء.

كان لموجة الهجرة هاته عواقب إنسانية وخيمة. ففي سنة 2021، كان طريق الهجرة الأطلسي هو الأكثر دموية في العالم بالنسبة للأشخاص في حالة هجرة.

ولقد تم التعرف على 4400 ضحية من المهاجرين في الطرق المؤدية من المغرب والجزائر والسنغال وغامبيا إلى إسبانيا (كاميناندو فرونتيراس، 2022). هذا الرقم ارتفع بنسبة 103 بالمائة خلال سنة واحدة.

في المقابل، لم يتم العثور على رفات 95 بالمائة من الضحايا، فيما اختفى 83 قاربا بجميع ركابه. وفي غضون ذلك، تم تسجيل وفاة 628 امرأة و205 طفل في عرض البحر. وينتمي الضحايا إلى 21 بلدا في إفريقيا وآسيا. أما البلدان الرئيسية التي جاؤوا منها: فهي المغرب وموريتانيا والسنغال وغينيا كوناكري. وبسبب سوء أو عدم الإنقاذ الفعال والسريع في البحر، فإننا نكون أمام ما يعرف بـ«مقابر جماعية للهجرة»، كما وصفتها جمعية كاميناندو فرونتيراس الإسبانية.

3. المهاجرون المستقرون بالمغرب

في المغرب، يبدأ مسار هجرة المرشحين من غرب ووسط إفريقيا مع توقف مؤقت في مدن كالناظور أو فاس أو الرباط أو أكادير. ونميز من بين مظاهر اختلاف المهاجرين، أن بعضهم يعمل في التجارة غير المهيكلة أو في قطاعات المطعمة والبناء والزراعة إلخ. وغالبا ما يعمل هؤلاء المهاجرون دون وثائق رسمية وفي ظروف صعبة وغير مستقرة.

يجد هؤلاءِ العمال المهاجرون أنفسهم مضطرين لمتابعة طريق هجرتهم من أجل التصدي لمخاطر الاعتقال المتكررة، وانعدام آفاق تسوية وضعهم الإداري بالمغرب. ما يجعل هذا الوضع يتعارض مع الأمل الذي ولدته عمليات التسوية لسنتي 2014 و2017 التي تعد جزءًا من الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA). هذا ومكنت عملية التسوية الأولى من تسوية وضعية حوالي 23066 مهاجر من أصل 27649 ينحدرون من سوريا، السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج.

بينما شهدت الحملة الثانية إيداع حوالي 28400 طلب تسوية، قُبِلَ منها أكثر من 20000 طلب بنهاية شهر أكتوبر 2018 (حسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان [9](CNDH). إلا أن الأرقام النهائية لهذه العملية لم يتم نشرها من قبل وزارة الداخلية. تشمل ملامح المهاجرين في غالب الأحيان الشباب ، مع زيادة في العنصر النسوي و المهاجرون الأطفال غير المصحوبين (MNA). لا يتمتع هؤلاء السكان الضعفاء الذين يسافرون بمفردهم دائمًا بالحصول على حماية خاصة. بالإضافة إلى هذه الفئات ، هناك عدد قليل نسبيًا من اللاجئين وطالبي اللجوء ، يصل عددهم إلى 20000 شخص ، لكنه ارتفع بشكل حاد بنسبة 100% في غضون عامين. (حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المغرب، 2022).

4. الهجرة النسائية

وفقًا لنتائج دراسة وطنية استقصائية تم إنجازها سنة 2021 حول الهجرة القسرية[10]، فإن ما يقارب ثلاثة من أصل خمسة مهاجرين هم من الرجال بما نسبته (59.3 بالمائة). وبذلك، تكون نسبة النساء المهاجرات هي 40.7 بالمائة. غير أن النساء يعانين من متاعب متعددة: كونها امرأة سوداء وفقيرة، دون وثائق. كما يواجهن التمييز كالعنصرية والعنف (مالينو، 2019). و تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن النساء شكلن ما نسبته 44 بالمائة من الأشخاص الذين تم تسوية وضعيتهم خلال سنة 2014، أي ما يقدر بـ 13000 امرأة مهاجرة (MCMREAM،2020). أما فيما يتعلق بالعمالة، فنسجل أن النساء المهاجرات يعملن أساسا في قطاع العمل المنزلي، وهن ينحدرن من غرب ووسط إفريقيا أو الفلبين. ويمكن أن يتعرضن لعدد من الانتهاكات التي تلامس حقوقهن الأساسية ك(مصادرة جواز السفر، عدم احترام أيام الإجازة، والعنف المادي، إلخ...).

Clay banks / unsplash.com

markus spiske / unsplash.com

5. مسألة الأطفال غير المرفوقين بذويهم

هناك فئة أخرى من المهاجرين العابرين في حالة ضعف شديد وهم من الأطفال غير المرفوقين بذويهم، إذ يساور المغرب القلق تجاه هؤلاء. باعتباره بلد مرسل لقاصرين مغاربة يعيشون معزولين ودون مأوى في أوروبا، يقدر عددهم في إسبانيا ما بين 6000 و8000 قاصر مغربي غير مرفوق بذويه، أما في فرنسا فيقدرون بالمئات، لاسيما في مدينة باريس، بينما صرحت السويد أن عددهم لديها هو 55 حالة. كما أن هناك دولا أوربية أخرى تستقبل أيضا الأطفال المغاربة غير المرفوقين بذويهم.

6. اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب

في المقابل، يستقبل المغرب بدوره المهاجرين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. إذ تبلغ نسبة غير النظاميين منهم به والتي تقل أعمارهم عن 18 سنة حوالي 10 بالمائة (اليونيسف المغرب، 2021). كما أن عدد الأطفال الأجانب غير المرفوقين بذويهم في تزايد مستمر، و معظمهم ينحدر من غينيا كوناكري ومالي. كما تستقبل مؤسسة "كاريتاس المغرب" ما مقداره 400 قاصر سنويًا في مركزها الكائن بالرباط، و معظمهم ينحدر من غينيا كوناكري (كاريتاس، 2016) [11].

خلاصة القول، إن المغرب بدوره يمثل وجهة للاجئين وطالبي اللجوء، وهم تجمع سكاني في تزايد قوي منذ سنة 2007. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد اللاجئين من بضع مئات سنة 2007 إلى 19620 لاجئ وطالب لجوء سنة 2022. ومنذ شهر مارس 2022، يتوزع هذا التجمع السكاني ما بين 9522 لاجئ و 10098 طالب لجوء.

هذه الفئة السكانية تنحدر من 48 دولة. وتبقى الجنسيات الأكثر تمثيلا هي سوريا بـ(5150 شخص) وغينيا بـــ(2958 شخص) وساحل العاج بـــ(1450 شخص) والكاميرون بـ(1293 شخص) واليمن بـ(1173 شخص) والـسـودان بـــ(1361 شخص). بينما تمثل النساء 39 بالمائة من مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء.

تجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية كتابة هذه السطور يفتقد المغرب لأي إطار قانوني بشأن اللجوء. إذ يجوز اعتقال طالبي اللجوء والأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية، بسبب عدم تفهم السلطات العامة لهذه المسألة[12]. كما أن مضاعفة وتعاظم عدد حالات الاعتقال والترحيل القسري بالرباط و المراكز الحضرية الكبرى يعرض هذه الفئة السكانية الضعيفة للخطر.

Megan clark / unsplash.com

2. حصيلة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

سوف نناقش في هذه الفقرة تقييم سياسة الهجرة التي تبناها المغرب منذ سنة 2014 . هذا التقييم وإن لم يكن شاملاً، فإنه يعتمد كنقطة انطلاق البرامج الأحد عشر لهاته السياسة العامة التي قمنا بتصنيفها في أربعة مواضيع كالتالي: التشريع والتسوية والحقوق الاجتماعية و الحكامة المؤسسية.

يشار إلى أن الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، هي سياسة عامة نشأت بفضل تقاطع جداول أعمال (أجندات) مختلف الجهات الفاعلة بالمغرب حول مسألة الهجرة، بما في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجمعيات الأشخاص الذين يعيشون في حالة هجرة بالمغرب، والجمعيات التي تدافع عن حقوق الأشخاص المهاجرين، فضلا عن الجهات الدولية الفاعلة في المجال ك(الاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن الهجرة واللجوء، والجهات المانحة، إلخ...). لقد استغل هؤلاء الفاعلون فرصة سانحة جعلت هذه السياسة غير المتوقعة ممكنة، قبل بضعة أشهر من اعتمادها. كما تسارع الزمن السياسي بين شهري شتنبر ودجنبر من سنة 2017 إذ أسفر عن ميلاد مبادرات عامة لفائدة الأشخاص في حالة هجرة. بالإضافة إلى أن هذه السياسة العامة كانت موجهة بدورها إلى شركاء المغرب الأفارقة في أعقاب إعادة إدماجه داخل الاتحاد الإفريقي (بنجلون، 2020)[13].

لقد جاءت الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) لكي تهيكل المبادرات العامة و الخاصة والجمعوية في إطار تعاقدي بين الدولة وشركائها الوطنيين والدوليين. كما تحدد الهدف الاستراتيجي لـ"SNIA" في "ضمان إدماج أفضل للمهاجرين وتحسين إدارة تدفقات المهاجرين في إطار سياسة متماسكة،عالمية، إنسانية و مسؤولة" SNIA (2014[14]).

وينقسم هذا الهدف إلى أربع نقط هي كالتالي: تسهيل إدماج المهاجرين النظاميين (1)، ورفع مستوى الإطار التنظيمي (2)، وضع إطار مؤسسي مناسب (3)، وتدبير تدفقات الهجرة في إطار احترام حقوق الإنسان (4). وقد جاءت هذه الرؤية مدعومة بستة مبادئ توجيهية وتنشطر إلى 11 برنامج عمل قطاعي وشامل. أما المبادئ التوجيهية الستة فهي تتلخص كما يلي: المقاربة الإنسانية، والمقاربة العالمية، ومقاربة حقوق الإنسان، و التقيد بمقتضيات القانون الدولي، وتجديد التعاون، والمسؤولية المشتركة.

تضم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 11 برنامجا، 7 منها برامج قطاعية و أربع (4)برامج شاملة. أما البرامج القطاعية فهي تشمل كل من: التعليم، الثقافة، والشباب والترفيه، الصحة، الإسكان، المساعدة الإنسانية، التدريب المهني، والشغل. بينما تحيط البرامج الشاملة بـ: تدبير تدفقات الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر والتعاون الدولي والشراكات، والإطار التنظيمي والاتفاقي، والحكامة والتواصل.

تم تقسيم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى 27 هدفا محددا، و81 إجراءا. وتتجلى مظاهر الحكامة في هذه الإستراتيجية من خلال وجود لجنة وزارية مشتركة، يرأسها رئيس الحكومة، ولجنة توجيهية، وثلاث لجان للبرامج القطاعية، ولجنة مخصصة للبرامج الشاملة. إن هذه الأهداف وهذا البنيان المؤسسي، الذي كان مقروءا ومرئيا، لم يستطيعا الصمود في وجه الممارسة الميدانية والتحولات التي تشهدها البيئة السياسية والدبلوماسية.

لقد قاد حرص السلطات العمومية على اعتماد سياسة للهجرة في زمن قياسي، سببا في تعليق هذه الإستراتيجية الوطنية الواعدة، ومن ثم ظلت هذه الأخيرة مجرد حبر على ورق. لذلك سوف نحاول بإيجاز من خلال هذا التقرير أن نقوم برصد وتتبع هذه السياسة الوطنية.

1. التشريع: الفيتو ضد مراجعة الإطار القانوني

مما لاشك فيه أن هذا هو أهم ورشة، لأنه يتيح إرساء الأسس القانونية الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. وتظل الغاية من ذلك هي عصرنة الإطار القانوني لملائمته مع مقتضيات النصوص والاتفاقيات الدولية التي اعتمدها المغرب، إذ يعد هذا الأخير من بين الدول الموقعة على عدد من المواثيق الدولية الهامة التي تروم حماية المهاجرين والنازحين. من قبيل:

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 ، التي صادق عليها المغرب في سنة 1956.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، والتي صادق عليها المغرب سنة 1993.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990، التي صادق عليها المغرب سنة 1993.
- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لسنة (1973)، وصادق عليها المغرب في سنة 1993،

بالإضافة إلى ذلك، تعزى مكانة المغرب كرائد إفريقي في مجال الهجرة و محررا للبرنامج الإفريقي للهجرة. كما تسهر المملكة المغربية أيضا على متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة لسنة 2018. ومع ذلك، خلافا لتونس، لا يتوفر المغرب على نص قانوني خاص يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز. في المقابل، توجد مقتضيات قانونية متفرقة بين عدد من التشريعات من قبيل (القانون الجنائي، وقانون الصحافة، ومدونة الأسرة، إلخ...)[15].

من جانبه، فإن الإصلاح التشريعي الذي تم التخطيط له من خلال الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء يعطي أولوية بالغة لقانون الهجرة واللجوء والاتجار. وهناك ثلاثة نصوص جديدة تتعلق بالهجرة من المقرر أن يتم اعتمادها بالأسبقية، ويتعلق المشروع الأول بإعادة صياغة القانون 03-02 بشأن دخول وإقامة الأجانب في المغرب، هذا المشروع شجبته جميع الهيئات غير الحكومية ووصفته بأنه «أمني» و«متجاوز».

إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح أبدًا، ذلك أن وزارة الداخلية لم تقترح مشروع النص خلال التسع سنوات الماضية، كما كانت آخر مرة أثارت فيها الحكومة بشكل علني في شهر يونيو من سنة 2018، عندما كان الوزير المنتدب المكلف بشؤون الهجرة قد أعلن أنه قد «تم تحويل نسخة معدلة من مشروع

Markus spiske / unsplash.com

القانون 95-14 بشأن الهجرة إلى وزارة المالية للنظر في إقراره» (MCMREAM,2018)[16].

و بخصوص الورش التشريعي الثاني للإستراتيجية الوطنية والـذي يهم إطـار تشريعي حول اللجوء بالمغرب فقد عرف تعثرا أيضا. علما أن مشروعي قانونين سبق وأن تمت صياغتهما من طرف وزارة العدل لم يتمكنا من دخول "الدائرة التشريعية" وكانت آخر نسخة لهذا النص القانوني هي مشروع القانون رقم 66-17 الذي تم تحضيره سنة 2018.

بالنسبة لمشروع القانون رقم 66-17 والذي تم إعـداده في 2018، نعلم اليوم أن هذا المشروع كان محل مقاومة شديدة من لدن أعضاء الحكومة لأسباب مختلفة. فكانت النتيجة: بعد تسع سنوات من اعتماد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، أن المغرب لا يتوفر على إطار وطني للجوء إلى غاية كتابة هذه السطور. بل إن عددا من المنظمات غير الحكومية عبرت عن قلقها من الانتكاسات الموجودة في النسخة الأخيرة من مشروع القانون مقارنة بالمسودات الأولى لسنتي 2014 و2015. إن هذا الفراغ التشريعي يؤكد هشاشة حق اللجوء. ولعل قضية اللاجئ السياسي الإيغوري يديريسي عيشان في المغرب الـذي أوشـك المغرب على تسليمه إلى الصين في 14 دجنبر من سنة 2021[17] تبقى أبرز مثال على التردد المغربي فيما يتعلق بمسألة اللجوء[18] . تم بعد ذلك إلغاء تسليمه في نهاية الأمر بفعل الضغوط الوطنية وضغط منظمة الأمم المتحدة.

أمـا الـورش التشريعي الثالث فيتجلى من خلال اعتماد القانون 14-27 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، هذا النص تم اعتماده والتصويت عليه بسرعة سنة 2016، ويتعلق الأمر بمشروع القانون الوحيد الـذي تبناه البرلمان ذي الارتباط الوثيق بأهداف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. لقد أحاط هذا النص بعدد من الأبعاد أبرزها أمن وحماية ضحايا الاتجار بالبشر سواء كانوا مواطنين مغاربة أم أجانب. ومع ذلك، فإن ارتباطه شبه الحصري بمسألة الهجرة يمكن أن يضر بالمهاجرين أو يكون موضوعًا للاستغلال السياسي، هذا، كما يذكرنا البرنامج الوطني لحماية المهاجرين (PNPM): بـ"أن قضية الاتجار بالبشر غالبًا ما تقتصر على مسألة الهجرة. ذلك أن الارتباط بين هذين الموضوعين يؤدي إلى اندماج وإحداث طرق مختصرة و خاطئة طفت على السطح للأسف في شهر فبراير من سنة 2015، عندما تم تبرير حملة اعتقالات واسعة النطاق بمنطقة الناظور ب"محاربة شبكات الاتجار" (PNPM 2017)[19].

ويمكن القول إن هذا الورش التشريعي، باعتباره عامل أساسي في إنجاح الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، لم يستطع أن يتطور كما أرادت منظمات المجتمع المدني. ذلك أن حق الفيتو الذي اشهرته الوزارات الفاعلة والقوية داخل الحكومة المغربية إزاء هذا الملف جمد صياغة قانون جديد للهجرة واعتماد أول إطار تشريعي بشأن اللجوء.

كما يمكن تفسير هـذا المأزق التشريعي أيضًا بالمخاطر الدولية التي تحرك المغرب، إذ يرفض هـذا الأخـيـر بعض الأدوار الـتـي يـريـده الاتـحـاد الأوروبي أن يضطلع بها، لاسيما في مجال اللجوء (VALLU،2007[20])، تعكس هذه العناصر أولى علامات التردد التي طبعت تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء" SNIA " على مدى التسع سنوات الماضية. تـرددات من شأنها أن تؤدي إلى طريق مسدود لسياسة الهجرة هذه (حذيفة، 2019[21])

2. التسوية: فبركة مهاجرين غير شرعيين

شكلت عمليات التسوية الاستثنائية لسنتي 2014 و2017 تمهيدا لسياسة هجرة أكثر ترحيباً في المغرب. إذ كان من المقرر أن يتم منح تصاريح الإقامة لحوالي 45000 مهاجر لمدة ثلاث سنوات كمرحلة انتقالية، إلى أن يضع المغرب إطارا قانونيا جديدا للهجرة. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، سرعان ما استأنفت الترتيبات لمنح تصاريح الإقامة. إلا أنـه ابـتـداءا من سنة 2017 تم إغـلاق مكاتب الأجانب، التي أقيمت بالمراكز الجهوية للإدارات الترابية (الولايات). كما عقدت لجنة الاستئناف، التي يشرف عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعها الأخير في شهر مارس من سنة 2018. إلا أنه إلى حدود الساعة لم تنشر الأرقام الرسمية

لعملية التسوية الثانية. ويظل النظام التقليدي لتصاريح الإقـامـة، الـذي تدبره المديرية العامة للأمن الوطني السبيل الوحيد للحصول على تصريح الإقامة. ويضم هذا النظام معايير لتسوية وضعية الأشخاص في حالة هجرة تعتبر «جد صعبة» بالنسبة إليهم (ODTI، 2021). أما اليوم، فإن جميع منظمات المهاجرين تحتج على النظام الحالي للحصول على تصاريح الإقامة (PPM & amp ،CMSM، 2022).

وتمتد صعوبات تجديد تصاريح الإقامة لتشمل مختلف فئات المهاجرين والعمال والطلاب. كما يسهم تشديد شروط الحصول على تصاريح الإقامة في صنع أشخاص لا يحملون وثائق رسمية. وهكذا، أصبح الأشخاص الذين تم تسوية وضعيتهم في سنتي 2014 و 2017 محرومين من الحصول على تصاريح الإقامة. كما يجد المهاجرون، حتى أولئك الذين يصلون على أساس منتظم، صعوبة بالغة في تسوية وضعيتهم الإدارية. استنادا إليه، يمكن القول إن هذه القيود تتماشى وسياسات الهجرة الموجهة ضد المهاجرين في جميع أنحاء العالم لا سيما في فرنسا (بيير بونيفالي، 2022[22]) .

يواجه الأشـخـاص، في حالة هجرة، بيروقراطية هدفها تقييد ممارسة حقوقهم. وقد كانت لهذه الوضعية تداعيات مباشرة على حياتهم اليومية، لا سيما خطر الاعتقال من طرف الشرطة، واستحالة الحصول على الرعاية الصحية بالمستشفيات والاندماج في سوق الشغل وفق شروط قانونية مُهَيْكلَة. علما أن اللاجئين يجابهون ظروفا مماثلة، أضف إلى ذلـك، ارتهان معالجة ملفات تسوية وضعيتهم بمكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الخارجية (BRA)، باعتباره جهازا عموميا استأنف أنشطته كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. عندما تم إطلاق هذه الإستراتيجية، تمكن حوالي 755 لاجئ من الحصول على تصريح للإقامة من طـرف مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الخارجية ومكتب الرباط أمام عدسات الكاميرات، إلا أنه بعد هذا الإعـلان، أصبح يشهد هذا المكتب فترات افتتاح وإغلاق بالتناوب دون أي سبب أو تفسير رسمي. استأنف مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الخارجية أنشطته سنة 2018 بعد مرور سنتين من تعليق استلام ملفات تسوية أوضاع اللاجئين المعترف بهم من لدن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المغرب. كنتيجة لوباء كوفيد19-، علق "BRA" مرة أخرى استقبال طلبات اللجوء لأكثر من سنة. وقد تأكدت هذه النتيجة من خلال الملاحظات التي أبداها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي لسنة 2021: إذ "كشفت ملاحظات المجلس أن وضع العديد من اللاجئين لا يـزال عالقا، بسبب عدم تسويته. وهو حال اللاجئين السوريين[23]. [...] وتبقى وتيرة جلسات مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الخارجية غير كافية لتدارك التأخير الحاصل في التسجيل منذ سنة 2018. ترك هذا الوضع عددا من اللاجئين دون وثائق". فضلا عن ذلك، يعاني طالبو اللجوء من عدد من الصعوبات إذ يتعين عليهم السفر إلى الرباط لتقديم طلباتهم (PNPM 2017[24]) . ويشير هذا الوضع من عدم الاستقرار في نظام ونشاط مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الخارجية إلى هشاشة سياسة على مستوى التكفل برعاية اللاجئين.

يرى المهاجرون، كغيرهم من اللاجئين وطالبي اللجوء، أن حصولهم على تصاريح للإقامة تحول إلى طريقٍ للصليب ،(طريق الآلام)، بسبب الخيارات السياسيةً أو الإداريـة التي يطغى عليها التردد وعدم وجود رغبة حقيقية في خلق هجرة للإقامة والعمل. إن عـدم وجـود تصاريح إقـامـة سارية له عواقب عملية على حصول المهاجرين على حقوقهم بالمغرب.

3. الحقوق الاجتماعية: كبح سياسة واعدة

من بين الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ضمان الـولـوج إلـى الـحـقـوق الاجتماعية الأساسية للأشخاص في حالة هجرة، نجد أولوية الولوج إلى الحق في التعليم والصحة والتكوين وسوق العمل. لقد حققت الإستراتيجية العامة المغربية تقدما مهما و واعدا على مستوى هاته الأوراش. فبالرغم من استمرار التردد العام وبعض المعيقات

العملية، شرعت السلطات المعنية في أعمالها بالميادين المذكورة أعلاه مراعاة وتماشيا مع وصول المهاجرين و توطينهم في التراب المغربي. ولكن منذ عام 2018، عرف الوصول إلى هذه الحقوق ركودًا معينًا بسبب انتكاسات الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وعدم وجود حملة جمعوية منتظمة لمواكبة تنفيذها. كما أسهمت آثار جائحة Covid-19 في إضعاف هذه الدينامية وعدم نجاعتها وفقدان زخمها .

كما صار بإمكان الأطفال الذي ينحدرون من جنسية أجنبية ولوج نظام التعليم الوطني سنة واحدة قبيل اعتماد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، إذ غدا اتخاذ هذا القرار ممكنا بفضل المنشور الصادر عن وزارة التربية الوطنية بتاريخ 9 أكتوبر 2013 ، بموجبه أُلْزِمَتْ المدارس العمومية بقبول أطفال المهاجرين المقيمين بدائرتها ومعظمهم منحدر من غرب إفريقيا، أو إفريقيا الوسطى، وتمكينهم من الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي كبرنامجي (تيسير ومليون حقيبة مدرسية) احتراما لالتزامات المغرب الدولية. (راجع اتفاقية حقوق الطفل). بالرغم من ضمان الاستفادة من هذا الحق، إلا أنه لازال يصطدم ببعض القيود الإدارية. لهذا السبب، يتضح أن الجمعيات تلعب دورا أساسيا في مواكبة وولوج أطفال المهاجرين إلى التعليم.

إلا أن عدد الأطفال الأجانب المسجلين في التعليم العمومي عرف انخفاضا كبيرا فقد كان هناك أكثر من 6000 طفل مسجل في المرحلتين الابتدائية والثانوية خلال السنة الدراسية 2016-2017. كما يستفيد أطفال المهاجرين أيضا من برامج التعليم غير النظامي، التي تعتبر عنصرا محوريا للارتقاء بالمدارس. هذا الرقم انخفض إلى النصف خلال الثلاث سنوات الموالية، إذ لم يتعد 300 طفل خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

رغم أن حق التعليم كان مكفولا، إلا أن الولوج إليه ظل مرتبطا في عدة مناسبات بتدخل الهياكل الجمعوية. هذا الولوج شهد بدوره تباينا كبيرا بين المراكز الحضرية الكبيرة (الرباط والدار البيضاء ومراكش) والمناطق الحدودية حيث يحرم الأطفال من ذلك. و يظل وصول الأجانب إلى نظام التعليم ورشا أساسيا يجب إنجازه من أجل الاندماج ومكافحة التمييز.

كما هو الشأن بالنسبة للولوج إلى التعليم، فإن الولوج إلى النظام الصحي بدوره مكفول من حيث المبدأ للسكان المهاجرين. ومع ذلك، فإن هذا الولوج يواجه على أرض الواقع عددا من العقبات. على مستوى التخطيط والوثائق المرجعية، هذا وتعد وزارة الصحة من أفضل الإدارات الوزارية تجهيزًا، ولكن على المستوى المركزي فقط. وفي سنة 2013، تبنت وزارة الصحة المغربية خطة عمل لصحة المهاجرين من خلال منشور يجيز تقديم الدعم والتحمل المجاني للمهاجرين على مستوى المراكز الصحية الأساسية. بل وأصبح للوزارة اليوم، خطة إستراتيجية وطنية للصحة والهجرة 2021-2025، تم تطويرها بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (OIM).

بينما في الواقع، تختلف الحقائق تمامًا. إذ لا يزال المهاجرون يعانون من عدم الحصول على جميع الفحوصات التي توفرها المرافق الصحية من المستوى الثاني والثالث، أي مستشفيات العمالات ووحدة الرعاية الصحية، التي تمثل الجزء الأكبر من الرعاية المقدمة بالمغرب. لقد خلصت دراسة أكاديمية حديثة إلى أن "عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية المختلفة يمثل أبرز الحواجز المؤسسية والإدارية التي يواجهها المهاجرون، لا سيما بسبب وضعهم كمهاجرين؛ كما يواجهون حواجز اجتماعية وثقافية في تواصلهم مع العاملين الصحيين المغاربة، فضلا عن حواجز اقتصادية التي بسبب دخولهم المنخفضة والوسائل الضعيفة المتاحة لهم"، (إيكونوميا، أوكسفام و هانديكاب إنترناشيونال، 2021[25]) . هنا مرة أخرى، فإن الجمعيات هي التي تلعب دور الوسيط مع مرافق الرعاية الصحية العامة أو في بعض الحالات، تحمل تكاليف المستشفى.

لقد أتاحت الإستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء للمهاجرين الولوج للرعاية الصحية، ما سمح لهم بالاستفادة من سلة الفحوصات التي يوفرها نظام

المساعدة الطبية للمعوزين وذوي الدخل المحدود (RAMED). هذا، وبتاريخ 26 أكتوبر 2015 تم توقيع اتفاقية بين وزارات الصحة وشؤون الهجرة والمالية والداخلية وكذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل تمكين المهاجرين في وضعية إدارية قانونية من الولوج إلى نظام RAMED. لكن مؤخرا تم التخلي عن هذا الإجراء الأساسي، دون أي تفسير رسمي[26].

خلاصة القول، إن الولوج إلى خدمات الرعاية أضحى أكثر صعوبة بالنسبة للأشخاص في وضعية هجرة، لاسيما إذا لم يتم تجديد تصاريح إقامتهم.

4. سوق العمل: لا أوراق رسمية، و لا عمل كريم

يعتبر سوق العمل، أحد أكثر أوراش الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء صعوبة للمضي قدمًا، بالنظر لتعدد المتدخلين. ففي سنة 2014، حاولت الحكومة الانفتاح على بعض الخطط لدعم المهاجرين الباحثين عن عمل، كتلك التي تديرها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك). اليوم، هناك إحدى عشرة وكالة تسدي خدمات للمهاجرين في وضعية إدارية نظامية. أما في سنة 2014، فقد يسرت الحكومة بشكل استثنائي للأجانب النظاميين الولوج إلى سوق العمل، من خلال التخلي عن مبدأ الأفضلية الوطنية في لائحة المهن التي حددتها وزارة الشغل

Maxence Pira / unsplash.com

Nathan dumlao / unsplash.com

كقطاعات (المطعمة، الحلاقة، إلخ ...). كما أصبح بإمكان الأشخاص الأجانب أيضا تأسيس تعاونيات والاستفادة من نظام المقاول الذاتي والحصول على دورات تكوينية لدى أنابيك.علما أن بعض هذه الدورات متاحة للأشخاص في وضعية إدارية غير نظامية.

إن الجهود المبذولة في مجال التوظيف جديرة بالثناء، لكنها تعاني من تدني عدد المستفيدين الذي لا يتعدى حوالي 100 مستفيد سنويًا حسب (تقرير 2020-SNIA، 2017)، لاسيما عدم حيازة المهاجرين لتصاريح الإقامة أو بدون تصريح إقامة ساري المفعول، كما يواجه الأشخاص الذين استفادوا من برامج التدريب التأهيلية، أو الذين يرغبون في ولوج سوق العمل المهيكل عقبة لا يمكن التغلب عليها. في هذه الحالة، يتزايد استغلال العمال المهاجرين دون وثائق رسمية في قطاعات من قبيل خدمات المطعمة أو تجارة بمختلف تفاصيلها أو الزراعة أو العمل المنزلي.

5. حكامة: ضبابية ومناولة التدبير

على الورق، تتضمن الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء ثلاثة مستويات من الحكامة: المستوى الوطني، القطاعي و الموضوعاتي.

في واقع الأمر، لقد اشتغلت هذه الهيئات خلال الثلاث سنوات الأولى بين (2014-2017). وبعد ذلك، لم تعد أعمالها تظهر على أرض الواقع. فقد كان التواصل حول أنشطة هيئات الحكامة هذه ضعيفًا جدا، وهو ما يتعارض مع روح الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والحق الدستوري في الوصول إلى المعلومة. ويمكن تفسير هذه الوضع بسببين. الأول: يتعلق بعدم الاستقرار الذي عانت منه المديرية الوزارية المكلفة بالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، في سياق التعديلات الوزارية. أما السبب الثاني فيتجلى في الهندسة الجديدة لسياسة الهجرة التي تحولت من كونها أداة إدارية داخلية، إلى أداة دبلوماسية للضغط على الدول الأوروبية والإغراء تجاه البلدان الأفريقية. لقد استغلت الحكومة المغربية هذا البعد المزدوج لدبلوماسية الهجرة كوسيلة للتأثير الدولي الكامل (على مستوى الاتحاد الإفريقي وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة). إلا أن التقييم المفرز على المستوى المحلي كان أقل أهمية من صدى تأثير الإعلان السياسي للإستراتيجية الوطنية للهجرة[27].

ففي سنة 2014، تم تكليف الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج بمهمة جديدة وهي شؤون الهجرة. حيث تم إنشاء مديرية جديدة تهتم بهذه المهمة زمن الوزير أنيس بيرو. لتفقد بعد ذلك الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (MDCMREAM) وضعها كإدارة ملحقة برئيس الحكومة، إلى وزارة منتدبة ملحقة الآن بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج (MAECI) في ظل حكومة سعد الدين العثماني لسنة 2017 . وهو وضع قلص بشكل كبير من مجال المناورة للوزير المنتدب الجديد عبد الكريم بنعتيق، الذي فضل خلال فترة ولايته التي امتدت لسنتين بين (2017-2019) عدم الانخراط المباشر في قضايا الهجرة. لتخلفه بعد ذلك نزهة الوافي كوزيرة منتدبة مكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وهو لقب يؤكد الحذف وبشكل نهائي لبعد "شؤون الهجرة" من عنوان هذه الوزارة، وعدم وضوح سياستها العامة.

بالرغم من أن مديرية شؤون الهجرة لا تزال موجودة في الهيكل التنظيمي للوزارة، إلا أنها لا تملك سوى مساحة سياسية ضيقة للمناورة، واستقلال إداري مقلص، وإمكانيات مالية محدودة. هذا الوضع تكرس أيضا في ظل الحكومة الحالية، حيث تم التخلي ببساطة عن المديرية المسؤولة عن المغاربة المقيمين بالخارج[28]. فيما برز فاعلان جديدان خرجا كفائزين في هذه التعديلات الوزارية المتعددة هما: وزارة الداخلية، التي تستعيد السيطرة على تدبير شؤون الهجرة والمهاجرين على الصعيد الداخلي، ووزارة الخارجية والتعاون الإفريقي، اللتين عززتا مكانتهما في هذا المجال، حيث أصبحتا تعالجان الهجرة في الوقت نفسه بوصفها مسألة دبلوماسية بنفس الطريقة التي يتبعها معالجة ملف الإرهاب أو الاحتباس الحراري العالمي.

كان لمسار الإدارة المكلفة بالهجرة في المغرب تأثير على إدارة الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. ذلك أنه خلال عدة أشهر منذ سنة 2019، لم يعرف المانحون والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مع من يتعين عليهم أن يتواصلوا. وأخيراً، أصبحت مديرية شؤون الهجرة الحالية تضطلع بدور تمثيلي على مستوى مختلف الاجتماعات العامة، وتضمن إصدار التقرير السنوي حول تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وهو ما تضمنته في نسختها الرابعة (منذ سنة 2017).

في واقع الأمر، لقد تم تفويض جميع الجوانب التنفيذية والاستعانة بفاعلين دوليين في تنفيذ بعض البرامج التي لا تزال مفعلة في إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. هذه الجهات الفاعلة لديها جداول أعمال وأولويات خاصة بها، وهي أيضا توجد في مركز تهديد نسبي، إذ يمكنها أن ترى أنشطتها معلقة، في حالة حصول توتر دبلوماسي بين بلدانهم الأصلية والمغرب. كان هذا هو الحال بالنسبة لمجموعة من البرامج الألمانية والإسبانية، والتي ظلت معلقة لمدة عامين بعد الخلافات الدبلوماسية بين البلدين والمغرب.

على سبيل المثال، نذكر تعليق البرنامج الألماني لتقوية الجماعات الترابية المغربية ودعمها في تحسين مرافق استقبال المهاجرين (RECOSA)، بقيادة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ فرع المغرب، لعدة أشهر . كما تم تعليق التعاون بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووكالة أنابيك بشأن هجرة اليد العاملة، في حين تم التجميد المؤقت لعدد من البرامج الإسبانية التي تستهدف المهاجرين. وفي المقابل فإن القضايا الحقيقية والقرارات العامة تتخذها قطاعات أخرى لصنع القرار العام بالمغرب، بما في ذلك وزارتي، الداخلية والخارجية. هذه القرارات تركزت منذ سنة 2018 حول تدبير الحدود.

3. تدبير تدفقات الهجرة: قمع وابتزاز

لقد ترجم التجميد التدريجي للإستراتيجية الوطنية للهجرة بالعودة إلى المقاربة الأمنية. ذلك أنه، بالرغم من تباين النتائج فقد لوحظت نتائج مختلطة في جوانب متعددة من الاستراتيجية على المستوى (التشريعي، والولوج إلى الحقوق والحكامة)، في إطار الهدف 8، «تدبير تدفقات الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر»، فإن الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تعمل بكامل طاقتها ومن خلال جميع عناصر منظومتها. وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجيات الأمنية على مرحلتين، مرحلة أولى بين سنتي (2014-2017) وتندرج ضمن دور الفعاليات الخارجية في دعم المغرب في تدبيره للحدود الأوروبية. أما المرحلة الثانية، فقد انطلقت في شهر غشت من سنة 2018 وانتهت في شهر ماي من سنة 2022، خلالها تحولت مسألة الهجرة إلى ورقة مساومة دبلوماسية للمغرب، تروم حصوله على الدعم الأوروبي في عدد من القضايا الدبلوماسية الأخرى، وعلى وجه التحديد قضية الصحراء.

كما شهدت المرحلة الأولى استمرارا للسياسات المعمول بها منذ عام 2002. إذ لم تتوقف حملة الاعتقال والترحيل القسري وهدم مخيمات المهاجرين والملاحقة القضائية، بالرغم من تبني الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، لا سيما في المناطق الحدودية بشمال المغرب وشرقه وجنوبه. ويظل التحول الوحيد الذي كانت له دلالة كبرى فقط: هو تجميد عمليات الترحيل القسري تجاه الجزائر إلى حدود سنة 2018. ومنذ ذلك الحين، تم إنجاز جميع عمليات الترحيل القسري تقريبا على التراب الوطني.

خلال الثلاث السنوات الأولى من تطبيق الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، عرفت هذه الممارسات الأمنية تزايدا ملحوظا، كما أكدت على ذلك أرقام فرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسنوات 2015 و2016 و2017. فحالة الناظور أعطت إمكانية

الرسم البياني رقم 2: تطور الهجمات على مخيمات المهاجرين في الناظور.

المصدر
AMDH Nador

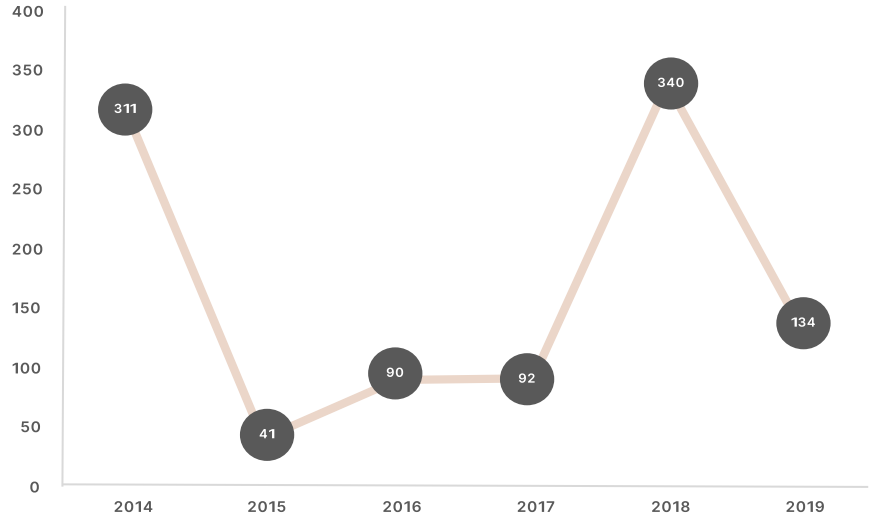

Maria thalassinou / unsplash.com

لتقييم هذه المرحلة[30]. في المقابل انخفضت هذه الأرقـام بشكل كبير مقارنة بسنة 2014، و لكنه لازالت هاته الممارسات في ارتفاع.

لقد واصلت سياسات الهجرة التسبب في وقوع إصابات خلال هذه الفترة. إذ شهدت سنة 2018 عدة حالات لتحطم قوارب المهاجرين. كما يفسر هذا الارتفاع المتزايد أيضًا بالتحول الحاصل في طريقة الهجرة التي تمر عبر الطريق البحري بدلا من حاجز مليلية.

الرسم البياني رقم 3: عدد وفيات المهاجرين التي تم استقبالها في مستشفى الناظور.

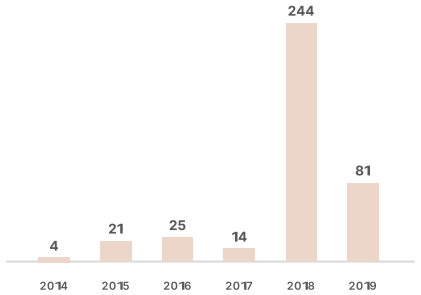

منذ سنة 2014 عرف عدد المصابين استقرارا، سواء بعد عمليات عبور جدار مليلية أو أثناء المواجهات مع الشرطة. لكنه لا يزال مرتفعا مع تسجيل عدد من الحالات الخطيرة كل سنة. خلال هذه الفترة، اصطدمت المنظمات غير الحكومية الإنسانية بصعوبات جمة في تأمين إنجاز مهمتها المتمثلة في تقديم الدعم الإنساني للحالات الطارئة. إلا أن بعض الجمعيات مُنِعَتْ من توزيع الاحتياجات الضرورية في المناطق الحدودية. إذ لم يكن من الممكن تنفيذ بعض إجراءات المساعدة الإنسانية الموجهة إلى الأشخاص في وضعية الهشة، مثل ضحايا الاتجار، و الأطفال غير المرفوقين بذويهم أو المرضى، بسبب عدم حصولهم على إذن من السلطات[31].

الرسم البياني رقم 4: عدد الجرحى من المهاجرين الذين تم استقبالهم في مستشفى الناظور.

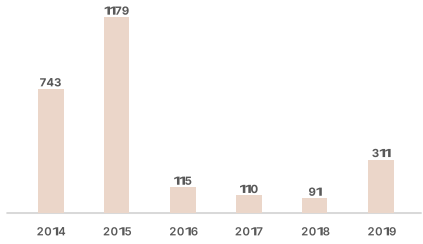

خلال الفترة نفسها، عرف عدد الاعتقالات تراجعا خلال المرحلة الأولى من 4100 حالة اعتقال في سنة 2014 إلى 1700 حالة اعتقال في سنة 2016. قبل أن تتخذ الاعتقالات منحى تصاعدي من جديد سنة 2018، و بسرعة فائقة، إذ وصل عدد حالات الاعتقال إلى 9100 حالة خلال سنة واحدة.

الرسم البياني رقم 5: عدد اعتقالات و ترحيلات المهاجرين في التراب المغربي

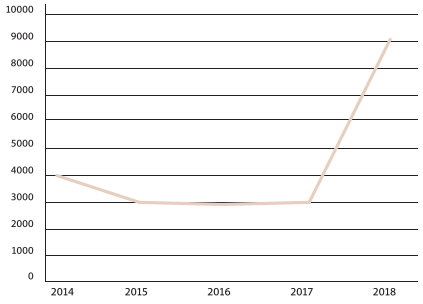

كما توضح لنا الرسوم البيانية المختلفة، المذكورة أعلاه، شهدت سنة 2018 تغيرا في الوضع مصحوبا بارتفاع في عمليات الاعتقال والترحيل القسري وهدم المخيمات. كما شكلت نقطة تحول في سياسة الهجرة المغربية، معلنة عن بداية نهاية تصور "إنساني" للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والعودة إلى التدبير الأمني الحصري. إذ

تم تنفيذ عمليات مكثفة في طنجة، كما نُقِلَ أكثر من 5000 مهاجر من شمال البلاد إلى جنوبها. هذه العمليات هيأت الأرضية لـتغيير مسار الهجرة من الشمال إلى الجنوب.

لقد كان المهاجرون يشكلون أداة ضغط دبلوماسي بين المغرب وإسبانيا. وتأكدت هذه الفرضية عقب أحـداث سبتة في شهر مـاي من سنة 2021[32]. حيث خففت حينئذ السلطات المغربية من تدابير المراقبة الحدودية بين مدينة الفنيدق في شمال المغرب ومدينة سبتة لبعض الوقت بسبب الخلاف الدبلوماسي بين المغرب وإسبانيا. فكانت النتيجة أنه في غضون يومين: وصل أزيد من 8000 مهاجر، من بينهم 1500 قاصر إلى الجيب الإسباني في أسبوع واحد. و شارف عدد الوافدين على 12000 شخص غالبيتهم من المغاربة. كما رحلت السلطات الإسبانية جزءًا كبيرًا من هؤلاء المرشحين للهجرة إلى المغرب، وتم مؤخرا قبول الأطفال فقط في المدينة بـ(حوالي 2000 طفل)، زيادة عن 100 من طالبي اللجوء، خلال سنة 2021 والنصف الأول من سنة 2022. بالتزامن مع هذه الحوادث، استقبلت إسبانيا تدفقات المهاجرين من جنوب المغرب نحو جزر الكناري.

بعد مرور تسع سنوات من اعتماد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، باعتبارها "سياسة هجرة إنسانية قائمة على تعزيز حقوق الإنسان"، لا زالت إدارة الحدود على رأس جدول أعمال هذه السياسة العامة. إذ أن إصرار وتشبث المغرب بتأمين الحدود يغذيه هوس أوربي بإبقاء المهاجرين بعيدًا قدر الإمكان عن حدود الاتحاد الأوروبي.

توصيات

لقد تم تخصيص الجزء الأخير من هذه الدراسة للتوصيات الموجهة إلى مختلف المتدخلين في هذا الملف، من سلطات مغربية وأوروبية، ومجتمع مدني مغربي وباحثين وإعلاميين.

فيما يخص التوصيات الموجهة للسلطات المغربية، فيتوجب

- الإسراع في اعتماد إطار قانوني جديد للهجرة، يتلاءم مع مقتضيات القانون الدولي والالتزامات الدولية للمغرب؛
- الاستعجال في تبني إطار قانوني بشأن اللجوء والحماية الدولية، بما يتوافق مع القانون الدولي والتزامات المغرب الدولية؛
- اعتبار احترام حقوق الإنسان القاسم المشترك للفعل العمومي في مجال الهجرة، وفقًا لمقتضيات الالتزام الوطني؛ الذي تم التعهد به في إطار الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؛
- تعليق وإيقاف جميع عمليات الترحيل القسري واعتقال المهاجرين التي تخرج عن الإطار القانوني؛
- تيسير ولوج المهاجرين وأسرهم إلى أنظمة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛
- تنظيم عملية تسوية جديدة واستثنائية لوضعية الأشخاص المهاجرين قصد تمكينهم من العيش بكرامة؛
- تمكين المهاجرين من ولوج سوق العمل بشروط مواتية تحترم مقتضيات مدونة الشغل المغربية؛

أما فيما يخص التوصيات الموجهة إلى السلطات الأوروبية، فإنه يتعين

- الحد من هوس المفوضية الأوروبية ذات العلاقة بالإدارة الخارجية لحدود الاتحاد الأوروبي ، بسبب تكلفتها البشرية الباهظة؛
- تعزيز سياسات الهجرة التي تحترم حقوق الإنسان وأولوية تعزيز جهود الإغاثة في عرض البحر؛
- تيسير حركة الأشخاص وفقا لميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة كحد أدنى.

وبالنسبة للتوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني المغربي، يجب

- مواصلة العمل اللازم لتوفير الحماية للمهاجرين، لا سيما في حالة ضعف؛
- الترافع من أجل تنفيذ سياسات هجرة تحترم حقوق الإنسان؛
- تتبع سياسات الهجرة المغربية من خلال النشر المنتظم للتقارير والدراسات التي ترصد تنفيذ هذه السياسة.

وما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى العالم الأكاديمي

- مواصلة الاشتغال على الأعمال البحثية في سياسات الهجرة المغربية والأوروبية؛
- بناء تحالفات مع المجتمع المدني المعني بالهجرة من أجل مشروع ترافعي واسع النطاق حول سياسات الهجرة.

وهذه التوصيات الموجهة إلى الإعلام والصحافيين

- تأمين تعامل مهني ومتوازن وإنساني مع الهجرة واللجوء في الإعلام المغربي؛
- توثيق حالة حقوق الأشخاص المتنقلين من خلال صحافة ميدانية ومستقلة ، مع ضمان سماع صوت هؤلاء الأشخاص في وسائل الإعلام.

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني رقم 1: عدد الأجانب المقيمين في المغرب (بالآلاف).
الرسم البياني رقم 2: تطور الهجمات على مخيمات المهاجرين في الناظور.
الرسم البياني رقم 3: عدد وفيات المهاجرين التي تم استقبالها في مستشفى الناظور.
الرسم البياني رقم 4: عدد الجرحى من المهاجرين الذين تم استقبالهم في مستشفى الناظور.
الرسم البياني رقم 5: عدد الاعتقالات والترحيلات على الأراضي بين المهاجرين.

الاختصارات

ANAPEC : الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
BRA : مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية.
CMSM : مجلس المهاجرين من جنوب الصحراء في المغرب.
CNDH : المجلس الوطني لحقوق الإنسان .
FRONTEX :الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل
HCP : المندوبية السامية للتخطيط (المغرب).
UNHCR : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .
MAECI : وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.
MDCMREAM : الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
MEN : وزارة التربية الوطنية.
MNA : الأطفال غير المصحوبين بذويهم.
OIM : المنظمة الدولية للهجرة.
PNPM : المنصة الوطنية لحماية المهاجرين –المغرب.

مراجع

1. حصيلة مأساة الناظور – مليلية تباينت بين أرقام المسؤولين المغاربة الذين تحدثوا عن حصيلة تقدر ب 23 قتيلاً (البعثة الاستكشافية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، 2022) ، والحصيلة التي قدمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، قسم الناظور ،المتمثلة في 27 قتيلاً يوم الأحد. بالإضافة إلى لاجئ مات خلال النزوح القسري بين الناظور وبني ملال ، مع عدد إجمالي للمفقودين بلغ أكثر من 64 لاجئًا (تقرير AMDH Nador عن دراما الناظور ، 2022) أما الجمعيات الإسبانية بما فيها كامينادو فرونتيراس فقد كشف عن حصيلة تقدر ب 37 ميت (تقرير كامينادو فرونتيراس ، الفصل الثاني لسنة 2022).
2. بيان صحفي، 29 قتيلا على الحدود الأوروبية: الاتفاق الإسباني المغربي للهجرة يقتل! 25 يونيو 2022، وقعته 102 منظمة أفريقية وأوروبية. https:// www.ldh-france.org/29-morts-aux-frontieres-europeennes-laccord-/espagne-maroc-sur-limmigration-tue (تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 8- - 2022)
3. ديسلوك، زود الاتحاد الأوروبي المغرب سرا بأنظمة قوية لاختراق الهواتف، https://disclose.ngo/fr/article/ 24/7/22 union-europeenne-a-discretement-fourni-au-maroc-de-puissants-systemes-de-piratage-des-telephones (تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 8- 2022-)
4. أنا أوزيلاك: "غير متناسقة في جوهرها: سياسات الهجرة والإقتصاد للإتحاد الأوروبي تجاه شمال إفريقيا" أوكسفام الدولية (نونبر 2020).
5. عبد الكريم بلغندوز، المغرب، خزان للمواهب والكفاءات...للإتحاد الأوروبي؟ تنبيه الصفقة الأوروبية الجديدة ضد الهجرة و اللجوء... الأفارقة، على حساب المؤلف الرباط (2021).
6. الصفحة الرئيسية الطلاب الأجانب في المغرب، يوروميد، جامعة فاس، (2022).
7. تحليل المخاطر لعام 2021، الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، (2021).
8. جان نويل فيري، الدبلوماسية الفرنسية للهجرة تجاه المغرب، تيلوس، (أكتوبر 2021). https://www.telos-eu.com/fr/societe/la-diplomatie-migratoire-de-la-france-envers-le-ma.html. (تم الاطلاع عليه بتاريخ 31- 05-2022)
9. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بيان صحفي لهيئة الاستئناف، الصادر في (مارس 2018).
10. المندوبية السامية للتخطيط، الهجرة

مراجع

الدولية في المغرب: نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية للهجرة القسرية (HCP)

11. الأطفال غير المرفوقين بذويهم في المغرب: بحثًا عن المستقبل، كاريتاس وأطباء العالم، الرباط، (2016).

12. يضطلع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المغرب بجهود كبيرة في توعية وتحسيس موظفي الدولة في إطار مشروع للتعاون بين المغرب وألمانيا. إلا أن نشاطه يظل غير كافٍ إذ ما تزال الاعتقالات مستمرة منذ عام 2018.

13. سارة بنجلون، دبلوماسية الهجرة المغربية. سياسة الهجرة الجديدة أو تشكيل سياسة عامة ملتزمة بدعم السياسة الخارجية للمغرب. https://doi.org/10.48343/(2020) IMIST.PRSM/geodev-v8.22525

14. الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تقديم الإستراتيجية (2014).

15. تقرير المجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز بالمغرب (مايو 2018)، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 06-06-2022).:// https www.gadem-asso.org/etat-des-lieux-des-discriminations-au-maroc-rapport-du-cc

16. اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج ، عرض للوزارة (2018).

17. مجموعة مينا للحقوق،الدفع بالاستئناف بعدم التصديق على تسليم يديريسي عيشان إلى الصين استنادا على مبدأ عدم الإعادة القسرية،(دجنبر 2021) (تم الإطلاع عليه بتاريخ 06-06-2022). https://menarights.org/en/article

18. آنا جاكوبس، سياسة الهجرة المغربية: فهم التناقض بين السياسة والواقع، ورقة سياسات، المعهد المغربي لتحليل السياسات ، (تم الاطلاع عليه بتاريخ (06-06-2022 https://mipa.institute/6872. كلوي تيفان، المغرب، الاتحاد الأوروبي، ومعضلة الهجرة، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)، (يونيو 2018)

19. PNPM، أو "البرنامج الوطني لحماية المهاجرين،" الحالة الراهنة لوصول المهاجرين إلى الخدمات في المغرب: تقييم ووجهات نظر وتوصيات المجتمع المدني، (2017) (تم الاطلاع عليه بتاريخ 06/06/2022). www.pnpm.ma

20. جيروم فالوي، «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب: جهة فاعلة في السياسة الأوروبية للاستعانة بمصادر خارجية للحصول على اللجوء»، سنة المغرب الثالثة () .Maghareb, III | 2007, 547-575

مراجع

21. هشام حذيفة ، الهجرة في المغرب ، المأزق ، إصدارات En Toutes Lettres ، الدار البيضاء ، (2019).

22. بيير بونيفال، أكثر من 30 عامًا من التصنيع السياسي للردع، فرنسا، منصات الدعم المهاجرين،(2022).

23. التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (2021)

24. البرنامج الوطني لحماية المهاجرين، لمحة عامة عن إمكانية حصول المهاجرين في المغرب على الخدمات: الميزانية تقييم وتوقعات، توصيات المجتمع المدني، (2017) .www.pnpm. ma (تم الاطلاع عليه 06-06-2022)

25. ماري كلود هينس، هشام أيت منصور ويونس بن مورو، المحددات الاجتماعية والثقافية للوصول إلى الصحة للمهاجرين في المغرب، إيكونوميا، أوكسفام، هانديكاب إنترناشيونال (2021).

26. أوضح مدير شؤون الهجرة في وزارة شؤون الهجرة والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مؤخرًا أسباب التخلي عن هذه الاتفاقية لأنها "لم تكن لتتماشى مع الورش الأكثر شمولية لتعميم التغطية الإجتماعية في المغرب" (ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الويب، "SNIA، أي تقييم؟"، مايو 2022).

27. من المفيد أن نلاحظ تكرار نفس العناصر اللغوية للمسؤولين المغاربة لمدة عقد من الزمن: "السياسة الإنسانية" ، "الرؤية المستنيرة والرائدة لبلد الجنوب" و "البطل الأفريقي". خطاب تتبناه وسائل الإعلام المحلية ولكن أيضًا من قبل بعض المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة التي تضمن نشر هذا الخطاب دون عين ناقدة. ولنتذكر أن المنظمة الدولية للهجرة هي الشريك الرئيسي للسلطات العامة ، ولا سيما وزارة الداخلية في "تدبير الهجرة" ، انظر: بيكود ، أنطوان. "من" الإدارة "إلى مراقبة الهجرة؟ خطابات وممارسات المنظمة الدولية للهجرة »"نقد دولي"، المجلد. 76، لا. 3، ص. -81 99، (2017).

28. هذا الوضع ليس جديدا. فقد ظلت الإدارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج طيلة ثلاثة عقود وهي تعاني من تغيير وزاري واضطراب سياسي. انظر: عبد الكريم بلكندوز المغرب والهجرة: أي سياسات، أية مؤسسات، أية جنسية؟ صادر 2009، بتاريخ حقوق النشر، الرباط.

29. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، المغرب:إدارة الهجرة والإدماج والتعاون وهجرة خدمات التنمية (2016). تمت الإطلاع عليه بتاريخ 06-06-2022. https://www.giz.de/en/ downloads/Fiche-projet-RECOSA_FR_VF.pdf

30. هذا ممكن بفضل العمل الهائل الذي

مراجع

قامت به AMDH Nador وعضوها عمر الناجي المتخصص في هذه القضايا. الأرقام الواردة في هذا القسم تم الحصول عليها من تقارير AMDH Nador المنشورة بين سنتي 2015 و 2021.

31. على سبيل المثال، صُنعت أبرشية الناظور منذ عام 2019 من توزيع البلاستيك الذي يمكن استخدامه لبناء ملاجئ مؤقتة للمهاجرين الذين يعيشون في الغابات. المصدر تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لسنة(2019).

32. مصطفى حاجي، هل المغرب بحكم الواقع هو "جندي أوروبا"؟ ورقة سياسات، المعهد المغربي للسياسة التحليل (MIPA)، (يونيو 2021)،تاريخ تم الإطلاع عليه ب-06-06 2022 .

ببليوغرافيا

المراجع، الكتب والمقالات العلمية:

1. عبد الكريم بلغندوز، المغرب والهجرة: أي هي السياسات، أي المؤسسات، أي المواطنة؟ نشر ذاتي،الرباط 2009.
2. هشام حذيفة، الهجرة بالمغرب،طبعات في رسائل، الدار البيضاء، (2019).
3. سارة بنجلون، دبلوماسية الهجرة المغربية، سياسة الهجرة الجديدة أو تشكيل سياسة عامة ملتزمة بدعم السياسة الخارجية للمغرب، المجلد 8، الجغرافيا والتنمية في المغرب (2020). https://doi.org/10.48343/IMIST.PRSM/geodev-v8.22525
4. سارة بنجلون، من أجل نظام لجوء وطني فعال يضمن الحقوق المعترف بهم دوليًا اللاجئون وطالبو اللجوء، هنريش بول ستيفتونغ، الرباط، العدد 3، (مايو 2020).
5. 5Jérôme Valluy, «The UNHCR in Morocco: a factor in the European- policy of outsourcing assistance», L'Année du Maghreb, III | 2007, 547-575.
6. ماري كلود هينس وهشام آيت منصور ويونس بن مورو، المحددات الاجتماعية والثقافية لوصول المهاجرين إلى الصحة في المغرب، إيكونوميا، أوكسفام، منظمة الإعاقة الدولية، (2021).
7. آنا جاكوبس، سياسة الهجرة المغربية: فهم التناقض بين السياسة والواقع، ورقة سياسات، المعهد المغربي لتحليل السياسات (.MIPA) https ://mipa.institute/6872
8. مصطفى حاجي، هل لدى المغرب بحكم الواقع «Gendarme de l'Europe»؟، ورقة سياسات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، https://mipa.institute/8628 ،24/06/21
9. كلوي تيفان، المغرب، الاتحاد الأوروبي، ومعضلة الهجرة، 18/06/18، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) https://ecfr.eu/article/commentary_morocco_the_eu_and_the_migration_dilemma/
10. 10أنطوان بيكود، من" الإدارة "إلى مراقبة الهجرة ؟ خطاب وممارسات منظمة الهجرة الدولية"، نقد المجلد. 76، ن و. 3، ص 99-81، (2017).

تقارير ووثائق جمعوية:

11. القاصرون غير المصحوبين بذويهم في المغرب: بحثًا عن المستقبل، كاريتاس ومنظمة أطباء العالم، الرباط،(2016) .
12. الحق في الحياة، تقرير برسم سنة 2021، كاميناندو فرونتيراس، إسبانيا، (2022).
13. PNPM، الحالة الراهنة لوصول المهاجرين

ببليوغرافيا

إلى الخدمات في المغرب:تقييم ووجهات نظر وتوصيات المجتمع المدني، تقرير (2017). www.pnpm.ma

14. تقرير المجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز، وتقييم التمييز في المغرب صادر في ماي 2018).

15. بيير بونيفالي، أكثر من 30 عامًا من صنع (نسج) الردع السياسي، منصات فرنسا لدعم المهاجرين، (2022).

16. آنا أوزيلاك، "غياب تماسك جوهري: الهجرة والسياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تجاه شمال إفريقيا"، منظمة أوكسفام الدولية

بلاغات

17. -الشبكة الأورومتوسطية، المهاجرون واللاجئون في إسبانيا، من 5/10 إلى 22/05/25، https:// .18

euromedrights.org/en/migrants-and-refugees-in-spain-

19. منصة حماية المهاجرين ومجلس المهاجرين المنحدرين من جنوب الصحراء في المغرب، بلاغ صحافي، (دجنبر 2021).

• - ODTI، تجديد تصاريح الإقامة (نوفمبر 2020)

• - CNDH، بلاغ صحفي صادر عن هيئة الاستئناف، (مارس 2018).

• - MENA RIGH GROUP، دعوة لعدم التحقق من صحة تسليم يديريسي عيشان Yidiresi Aishan إلى الصين باسم مبدأ عدم الإعادة القسرية (دجنبر2021)

20. https://menarights.org/en/articles/ appeal-ne-pas-valider-lextradition-de-yidiresi-aishan

21. -التقارير الرسمية (الأمم المتحدة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والحكومة المغربية):

22. - مجموعة المهاجرين الدولية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان (2020).

23. - تنقل الطلاب الدوليين، اليونسكو، (2021). http://uis.unesco.org/fr/uis-student- .24 flow

25. - الأطفال المهاجرون، وضعية الأطفال في المغرب، اليونيسف فرع المغرب (2019).

26. - تقرير إحصائي عن السكان الذين تعنى بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فرع المغرب، ماي (2021).

27. - الوافدون بحراً وبراً من يناير 2016 إلى 2022، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إسبانيا.

28. https://data.unhcr.org/en/situations/ mediterranean/location/5226

29. - تحليل المخاطر لسنة 2021 الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل(فرونتكس) (2021).

30. - تحليل المخاطر لسنة 2020، الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فرونتكس) (2020).

31. - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، المغرب: إدارة الهجرة والتكامل والتعاون وخدمة الهجرة،وخدمات التنمية.

32. https://www.giz.de/en/downloads/ Fiche-projetRECOSA_FR_VF.pdf

33. - الهجرة الدولية في المغرب: نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية 2019-2018، المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، المغرب (2020).

34. - الهجرة الدولية في المغرب: نتائج المسح الوطني للهجرة القسرية، (HCP، 2021).

35. - المقيمون الأجانب بالمغرب،(HCP 2014).

36. - تقارير عن السياسة الوطنية للهجرة واللجوء الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (2020-2017).

37. - تقديم الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء SNIA، (دجنبر 2014).

38. - اللجنة الوزارية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، تقديم عرض الوزارة، MCMREAM (يوليو 2018).

39. - التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (2021).

مقالات صحفية

40. "استقبال الطلاب الأجانب في المغرب، جامعة يوروميد، فاس (2022)"، (تمت الإطلاع عليه في 31/05/22).https://ueuromed.org/ accueil-etudiants-etrangers-au-maroc

41. مقال صحافي لجان نويل فيري تحت عنوان "دبلوماسية الهجرة الفرنسية تجاه المغرب، "تيلوس، (8 أكتوبر 2021)، (تم الاطلاع عليه في 31/05/22).https://www.telos-eu.com/ fr/societe/la-diplomatie-migratoire-de-la-france vers-le-ma.html

42. مقال صحافي لصلاح الدين اللميزي تحت عنوان، "بلا حقوق: الحياة اليومية للمهاجرين في جنوب المغرب"، تم الإطلاع عليه بتاريخ 26/10/21https://enass.ma/2021/10/26/ sans-droits-le-quotidien-des-migrants-dans-le-sud-du-maroc

SEPTEMBRE 2022